

السلام في خضم الحرب... تحدي الرأي العام تطبيع آل سعود مع الصهاينة

كيف يرى المجتمع السعودي إمكانية تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني في ظل حرب غزة؟

إيلان زيليت هو خبير يعمل في برنامج دول الخليج الفارسي في معهد دراسات الأمن القومي التابع للكيان الصهيوني، وتركز أبحاثه على السياسة المعاصرة والمجتمع في الدول العربية في الخليج الفارسي، مع التركيز على الإسلام السياسي والتشيع والهويات والذاكرة الجماعية.

يتناول هذا الخبير العبري، في تقرير بحثي، التحديات التي تواجه السعودية للتطبيع مع الكيان الصهيوني داخل المجتمع السعودي، وحسب هذا الخبير، على الرغم من جهود ولي العهد السعودي، فإن الرأي العام السعودي لا يزال غير راغب في مسألة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، وإدراك ذلك ليس بهذه البساطة كما يعتقد، وفيما يلي تفصيل هذا التقرير.

ما هو الرأي العام في السعودية بشأن تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي؟

عشية هجوم السابع من تشرين الأو/أكتوبر الذي شنته حماس والحرب اللاحقة في غزة، كان الكيان الإسرائيلي والسعودية أقرب من أي وقت مضى إلى اتفاق تطبيع تاريخي.

قبل أسبوعين فقط من الحرب، أصرّ الحاكم الفعلي للمملكة العربية السعودية، محمد بن سلمان، في مقابلة مع وسائل الإعلام الأمريكية على أن احتمال مثل هذه الصفقة "يبدو جدياً للمرة الأولى"، وأشار إلى المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية بهدف التوصل إلى اتفاق شامل يتضمن، من بين أمور أخرى، تطبيع العلاقات بين "إسرائيل" والسعودية.

تقدم سلسلة من استطلاعات الرأي التي أجراها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى منذ الاتفاقيات الإبراهيمية لعام 2020، نظرةً نادرةً على المواقف العامة السعودية تجاه التطبيع مع الكيان الإسرائيلي.

قبل الحرب الحالية على غزة، كان ما يقرب من 40% من السعوديين يؤيدون العلاقات الاقتصادية مع الكيان الإسرائيلي، إذا كان ذلك سيفيد الاقتصاد المحلي، وهذا الرقم، رغم كونه أقليةً، يظهر انفتاحاً استثنائياً على إقامة علاقات عملية مع "إسرائيل".

ومع ذلك، تغيرت المشاعر بشكل كبير خلال حرب غزة، ففي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، انخفض تأييد أي شكل من أشكال العلاقات مع الكيان الإسرائيلي إلى 20 في المئة، وأيدت الأغلبية الساحقة من السعوديين (96 في المئة) القطع الفوري للعلاقات العربية الإسرائيلية، رداً على تصرفات الكيان في غزة.

وعلى الرغم من أن توقيت هذه الاستطلاعات ربما يكون قد أدى إلى تفاقم رد الفعل هذا، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أنه حتى قبل الحرب، كان 87% من السعوديين يعتقدون أن الكيان الإسرائيلي يمكن أن يُهزم في نهاية المطاف.

ووافق خمسة في المئة فقط على ضرورة احترام يهود العالم، وتحسين العلاقات معهم، وتظهر هذه الاستطلاعات أيضاً الفرق بين مصالح الحكومة السعودية ومصالح شعبها، في إقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي.

وأيد 20% فقط من السعوديين تعاون حكومتهم مع الكيان الإسرائيلي ضد إيران، في حين أن أغلبية ضئيلة

قدرها 60% من السعوديين فقط، اعتبروا طهران منافسًا بعد المصالحة السعودية الإيرانية في مارس/آذار 2023.

كيف تنظر التيارات السياسية المختلفة في السعودية إلى تطبيع العلاقات؟

طرحت جماعات سعودية معارضة للتطبيع، عدة حجج ضد التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، ويرى المعارضون السعوديون المنفيون في الغرب، والذين لديهم وجهة نظر ليبرالية، أن تقارب الرياض مع "إسرائيل"، يمثل نقطة ضعف في سياسات محمد بن سلمان.

وترى هذه المجموعة أن جهود التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، إلى جانب الإصلاحات الأخرى التي يقوم بها ابن سلمان، هي جهد مستمر لتعزيز قدرة النظام السعودي على قمع المعارضة، وانتهاكات حقوق الإنسان في المملكة.

وتزعم المجموعة أن وراء التطبيع اهتمام ابن سلمان بالأسلحة الإسرائيلية وتكنولوجيا التجسس - المستخدمة ضد المواطنين السعوديين تمامًا مثل الفلسطينيين - بينما يقوم بتبويض وجه النظام السعودي في الولايات المتحدة، (في إشارة إلى استخدام السعودية لبرنامج التجسس بيغاسوس الإسرائيلي الصنع لمراقبة المعارضين، بما في ذلك جمال خاشقجي، الذي اغتيل في عام 2018، ولجين الهدلول، التي سُجنت بسبب دفاعها عن حقوق المرأة).

كما أن الخطاب الإسلامي في السعودية منخرط في قضية التطبيع، وعلى الرغم من الصورة التي يحاول ابن سلمان تقديمها، إلا أن السعودية لا تزال دولة ذات خلفية إسلامية وتوجد فيها وجهات النظر الإسلامية، ولذلك، فإن لهذا الخطاب أهمية كبيرة في مساجد السعودية والمؤسسات الدينية المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، كانت قوة الجذب للجهات الإسلامية الفاعلة في السعودية، دائمًا أكبر تهديد للعائلة المالكة السعودية، وهذا الأمر يضغط على النظام السعودي لممارسة المزيد من السيطرة على رسائل الأئمة ورجال الدين.

وفي بيان علني نادر حول هذه القضية، قال الشيخ أحمد الغامدي، الذي شغل مناصب عليا في المؤسسة الدينية السعودية، إن رجال الدين السعوديين "لهم وجهات نظر مختلفة" بشأن التقارب مع "إسرائيل"، لكنه أشار إلى أنه إذا لبّت "إسرائيل" مطالب الفلسطينيين ببناءً على خطة السلام العربية (حسب

الموقف الرسمي للسعودية)، فإن وجهات النظر المتعارضة لن تشكل عائقاً أمام التطبيع.

ويبدو أن النظام السعودي قد أثّر في السنوات الأخيرة على خطاب رجال الدين الخاضعين لسيطرته، لتصوير اليهود وعلاقاتهم بهم بشكل إيجابي، على سبيل المثال، بدأت رابطة العالم الإسلامي، وهي شبكة من رجال الدين تدعمها السعودية والمعروفة بالتطرف، في السنوات الأخيرة في الانخراط في مبادرات بين الأديان، بما في ذلك مع اليهود، حتى أن رئيسها الشيخ محمد العيسى زار معسكر أوشفيتس مطلع عام 2020.

والمثال الآخر هو الخطب الأكثر سماعاً لأئمة المسجد الحرام بمكة، ففي سبتمبر 2020، وبالتوازي مع توقيع اتفاقات أبراهام، خصّص الإمام عبد الرحمن السديس خطبته لقصص من حياة النبي محمد (ص) تصف علاقته الإيجابية مع اليهود.

وذكر مثلاً أن النبي تقاسم الزرع مع اليهود في خيبر، أو عندما كان مريضاً رهن درعه ليهودي، وبالنظر إلى توقيت هذه الخطبة، فقد كان يُنظر إلى هذه الكلمات إلى حد كبير، على أنها موافقة إسلامية على العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.

في الوقت نفسه، لا تزال هناك بعض الأصوات المزدوجة بشأن التطبيع، ففي عام 2022، طلب الإمام صالح بن حميد، خلال خطبة له في مكة، من الله تعالى أن يحمي المسلمين من "احتلال وسرقة اليهود".

ومن الناحية الدينية، قد تدعم المؤسسة الدينية السعودية تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بناءً على فتوى الشيخ عبد العزيز بن باز، المفتي العام السابق للسعودية عام 1994.

بعد اتفاقيات أوسلو، استشهد بن باز - الذي كان حتى وفاته عام 1999 المرجع الديني الرئيسي في السعودية - بصلح الحديبية في القرآن، للسماح لحاكم مسلم بعقد السلام مع اليهود ما دام ذلك في مصلحة المسلمين؛ وهي الحادثة التي صالح فيها النبي محمد (ص) كفار قريش.

إن مكانة بن باز ونفوذه، وهو رمز للسعودي المحافظ دينياً والمرتبط سياسياً، أعطت هذه الفتوى وزناً كبيراً، وتم استحضارها في خطاب دول الخليج الفارسي بعد اتفاقيات أبراهام.

وفي حين أن رجال الدين المقربين من النظام، يخضعون في نهاية المطاف لقرارات الحكومة السعودية

فيما يتعلق بالتطبيع، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة للدعاة خارج المنظمات القريبة من الحكومة السعودية، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هناك دائرةً من رجال الدين السعوديين تُعرف بحركة الصحوة.

واكتسبت هذه الحركة شعبيةً بسبب جهودها لتصحيح ما تسميه الإهمال الديني للعائلة المالكة السعودية، والذي ينظر إليه على أنه انتهاك لحق النظام السعودي في تمثيل الإسلام، وخاصةً فيما يتعلق بالعلاقات مع العالم الغربي.

برزت حركة الصحوة لأول مرة خلال حرب الخليج الأولى عام 1991، عندما أدان رجال الدين قرار المفتي بن باز الديني بالسماح للجيش الأمريكي بالتمركز في المملكة العربية السعودية لحمايتها من صدام حسين، واعتبروه خضوع الإسلام لحكم غير المسلمين.

وعليه، طلب اثنان من قياداتها، وهما الشيخ عيد القرني وسلمان العودة، عام 1994، إعادة النظر في قرار ابن باز بالسماح بالمصالحة مع "إسرائيل"، وكانا يعتقدان أن الشريعة الإسلامية تحرم بشكل قاطع المصالحة مع اليهود على أرض فلسطين الإسلامية، لأنها لن تخدم سوى اليهود، وسينتصر الإسلام عليهم في نهاية المطاف، ولذلك، لا يجوز لحاكم مسلم أن يوقع مثل هذا العقد، ناهيك عن حكومة تكون خادمة الحرمين الإسلاميين المقدسين.

واستشهد عضو بارز آخر في الصحوة، وهو الشيخ سفر الحوالي، بالكتاب المقدس، القرآن، لإثبات الدمار الوشيك لـ "إسرائيل"، وعليه، انتقدت الحركة بشدة مبادرة السلام العربية وعدم دعم السعودية الكافي للفلسطينيين ضد الكيان الإسرائيلي، ومع ذلك، فإن انتقاداتهم بشأن تحسين العلاقات السعودية الإسرائيلية في السنوات الأخيرة لم تُسمع.

وعندما وصل ابن سلمان إلى السلطة في عام 2017، حاول تدمير الحركة بالكامل، وتم سجن أعضائها (مثل العودة والحوالي) أو إسكاتهم وإجبارهم على التخلي عن معتقداتهم السابقة (مثل القرني).

ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يتجاهل التعاطف الكبير الذي كان لديهم قبل بضع سنوات، وخلافاً لجماعات مثل "داعش" أو القاعدة، التي تقوض الدولة الحديثة ككل، فإن رسائل الصحوة تدور حول "إصلاح" المملكة العربية السعودية دينياً فقط، وبالتالي من المرجح أن تكون مقبولةً من قبل جمهور أوسع.

ومن ثم، فمن المرجح أن يستمر صدى نهجهم الإسلامي تجاه "إسرائيل" - والذي يرفض البراغماتية السياسية وحرية العمل للحاكم لصالح خط متشدد ضد المصالحة مع "إسرائيل" - في الخطاب المحلي في السعودية، وسيدفع العديد من السعوديين إلى رفض التطبيع لأسباب دينية.

ومثل بقية العالم العربي والإسلامي، فإن النظرة إلى القضية الفلسطينية أساسية لمعارضة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي في السعودية، وعلى الرغم من بعض التصريحات، وخاصةً بعد اتفاقات أبراهام، بأن هذه القضية قد تضاءلت أهميتها في الدول الخليجية، إلا أن الاستطلاع المذكور يشير إلى استمرار مركزيتها لدى الرأي العام السعودي.

وفي الوقت الحالي، أعادت الحرب في غزة والمشاهد العنيفة التي تبث منها، الفلسطينيين إلى عناوين الأخبار في المملكة العربية السعودية، وبالنسبة للكثيرين، يُنظر إلى التطبيع مع "إسرائيل" على أنه إهمال للفلسطينيين، في حين يُنظر إلى رفض التطبيع - على الرغم من فوائده الموعودة - على أنه تعبير عن التضامن مع الفلسطينيين ودعم نضالهم.

في الوقت الحالي، من الصعب تجاهل التناقض بين التقارب الأخير للنظام السعودي مع "إسرائيل"، وحقيقة أن جميع منافسيه الإقليميين دعموا الفلسطينيين في الحرب المستمرة ضد "إسرائيل" منذ أكتوبر/تشرين الأول - سواء كانت إيران أو جماعة الإخوان المسلمين (التي تنتمي إليها حماس)، أو حتى أنصارها في اليمن.

ولذلك فإن نتائج هذا الاستطلاع، التي تظهر طلب قطع علاقات المملكة مع الكيان الإسرائيلي بسبب الحرب، تظهر استياء الشعب السعودي من موقف بلاده من القضية الفلسطينية.

لقد تناولت الرياض هذه القضية من خلال تقديم رواية متناقضة، قبل الحرب، ظهر خطاب فكري في أعمدة الصحف السعودية (التي يسيطر عليها النظام السعودي بشكل مباشر أو غير مباشر)، عندما كانت السعودية والولايات المتحدة تجريان محادثات حول اتفاق ثلاثي مع الكيان الإسرائيلي، والذي وصف رغبة السعودية في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ليس بالتخلي عن القضية الفلسطينية، بل على العكس من ذلك كوسيلة بديلة وفعالة لتحقيقها.

ويوضح الكتاب أن "إسرائيل" والولايات المتحدة هما اللتان تطلبان التطبيع مع السعودية، بينما اشترطت السعودية تحسين أوضاع الفلسطينيين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم الوطنية (وهي نسخة معدلة من

مبادرة السلام العربية)، ومن هنا، لا يبدو أن هناك أي تناقض بين دعم الفلسطينيين ودعم التطبيع.

أخيراً، ليس من الواضح ما إذا كان النظام السعودي قد نجح في غرس الانطباع لدى الرأي العام المحلي بأن التطبيع مع "إسرائيل" سيعمل لصالح الفلسطينيين، وهو موقف يتناقض تماماً مع الرأي السائد حول هذا الموضوع.

الاستنتاج:

السعودية بلد يمر بعملية تغيير عميقة تفرضها العائلة المالكة من الأعلى إلى الأسفل، وعلى الرغم من التغيير الواضح في خطاب العلاقات مع الكيان الإسرائيلي داخل المملكة، فإن العداء لـ "إسرائيل" والنفور من فكرة العلاقات معها متجذر في عموم السكان، ما يخلق فجوةً واضحةً بين مواقف الشعب والحكومة.

وعلى الرغم من أنه لم يتم التعبير عن هذا الأمر علناً، إلا أنه لا ينبغي التغاضي عن تطور تيارات خفية عميقة في السعودية، تشعر بالقلق إزاء الإصلاحات المتسارعة واستثمارات ولي العهد الطموحة.

وإذا لم يحقق ابن سلمان النتائج التي وعد بها على المدى الطويل، فقد يواجه في نهاية المطاف ردة فعل داخلية يمكن أن تعرض التطبيع مع "إسرائيل" للخطر، وفي هذه الحالة سيتم استخدام حجج أنصار فلسطين والليبراليين والمتدينين، ضد تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي.

وقد تزداد ثقة ابن سلمان في اتخاذ مثل هذه الخطوة الدراماتيكية المتمثلة في تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" بمرور الوقت، وخاصةً إذا ورث العرش ببطء من والده الملك سلمان البالغ من العمر 88 عاماً، وأثبت نفسه كملك بلا منازع.

من السابق لأوانه القول إن حرب غزة ستغير قواعد اللعبة بالنسبة للتطبيع بين الكيان الإسرائيلي والسعودية، ولا تزال الدوافع والعقبات نفسها التي كانت موجودةً قبل الحرب قائمةً، بما في ذلك

مطالب الرياض الأمنية من الولايات المتحدة، والتنازلات التي يُطلب من "إسرائيل" تقديمها للفلسطينيين.

ومن المرجح أن تسلط الحرب الضوء على "العنصر الفلسطيني" في الشروط السعودية، والتي يجب على الكيان الإسرائيلي الوفاء بها كجزء من الصفقة لإظهار تضامن الرياض مع الفلسطينيين، مثل التعويض عن الموقف السلبي نسبياً للنظام السعودي تجاه الحرب، وإثبات أن التطبيع سيفيد الفلسطينيين أيضاً؛ كما وعدت السعودية بذلك.

وإذا كان هناك تفاهم في الداخل والخارج على أن السعودية ستلعب دوراً في كسر الجمود الدبلوماسي بين "إسرائيل" والفلسطينيين، كجزء من حل تدعمه الولايات المتحدة لمستقبل غزة، فيمكن لذلك أن يعزز بشكل كبير الشرعية الداخلية لولي العهد الأمير ابن سلمان للتحرك نحو اتفاق مع الكيان الإسرائيلي، وعلى أي حال، فإن التطبيع سيكون خطوةً لا تحظى بشعبية بين السعوديين.

ثمة مؤشرات مثل موقف الشعب السعودي، والتناقض في خطاب "إسرائيل" حول فوائد التطبيع، مع التركيز على التحالف الأمني والعسكري، تظهر أن عامة الشعب السعودي لا تبدي أي اهتمام بمثل هذه الشراكة، وربما تنظر إليها على أنها تسهل السلوك القمعي للنظام السعودي.